العرب
الأحد 2021/09/19
السنة 44 العدد 12184

العراق يسعى للحصول على حصته من المياه بتفعيل مذكرة تفاهم مع تركيا

لجنة مشتركة بين أنقرة وبغداد تواصل التنسيق بشأن ملف المياه

دفع العراق بمساع جديدة لاستعادة حقوقه المائية بالكامل من خلال تفعيل مذكرة تفاهم مع تركيا تُمكن بغداد من الحصول على حصتها كاملة من المياه، وذلك في وقت تعاني فيه البلاد من انخفاض متواصل في الإيرادات المائية عبر دجلة والفرات أرجعه وزير الموارد المائية العراقي إلى استغلال أنقرة وطهران للأوضاع في بلاده لإنشاء مشاريع جديدة.

بغداد – كشف وزير الموارد المائية العراقي مهدي رشيد الحمداني السبت عن تفعيل مذكرة مع تركيا تتيح الحصول على حصة مياه كاملة من الأنهار المشتركة، مشيرا إلى وجود لجنة مشتركة مع أنقرة مقرها في العراق للتنسيق في مسألة المياه.

وقال الوزير العراقي في كلمة له خلال "مؤتمر الأمن المائي من أهم ركائز الأمن القومي"، إن "الوزارة تمكنت من تفعيل مذكرة التفاهم مع تركيا، والتي تم توقيعها عام 2009 وعدلت عام 2014 وهي تتيح للعراق الحصول على حصة كاملة"، بحسب ما نقلته وكالة الأنباء العراقية (واع).

وأشار الحمداني إلى أن "هناك لجنة مشتركة مع تركيا مقرها في العراق للتنسيق بمسألة المياه"، منوها إلى أن "المياه القادمة من إيران وحتى لو كانت نسبتها 15 في المئة كواردات مائية تؤثر بشكل كبير على محافظة ديالى، لأن تغذية المحافظة بشكل كامل من مياه إيران".

مهدي رشيد الحمداني

بروتوكول صوّت عليه مجلس الوزراء لتحديد حصتنا من المياه

وأضاف أن "أزمة المياه ليست أزمة وزارة، وإنما هي أزمة بلد بشكل كامل، ونأمل أن يستمر الاهتمام بملف المياه لدى الجميع"، مؤكدا أن "هناك إجراءات تنفيذية وبروتوكولا صوت عليه مجلس الوزراء من أجل تحديد حصة المياه المالية".

العراق يواجه شحا مائيا

وأعادت بغداد فتح ملف المياه مع أنقرة في يناير الماضي وأرسلت إليها وفدا رفيع المستوى سعيا وراء التوصل إلى توافق بشأن تنظيم الحصّة المائية لكل من البلدين.

وأعلن وزير الموارد المائية العراقي حينها أن بلاده سلمت تركيا رسميا بروتوكول التعاون في المجال المائي الذي أقره مجلس الوزراء العراقي، لكن لم يعلن لاحقا عن أي تقدّم في الملف في ظل أنباء عن مماطلة تركية في حلّ القضية.

ويعتمد العراق في تأمين المياه بشكل أساسي على نهري دجلة والفرات، وروافدهما التي تنبع جميعها من تركيا وإيران وتلتقي قرب مدينة البصرة جنوبي العراق لتشكل شط العرب الذي يصب في الخليج.

وشدد الحمداني على أن "دول المنبع (تركيا وإيران) استغلت الوضع في العراق ما بعد 2003 وأنشأت الكثير من المشاريع، خاصة وأن أكثر من 90 في المئة من الموارد المائية منابعها خارج العراق".

وكانت أنقرة قد بنت أكثر من 500 سد في العقدين الماضيين، والتي تعتبر بالنسبة للحكومة التركية علامة على الازدهار والتنمية في جنوب شرق البلاد القاحل.

وأكبر تلك السدود كان قد جرى بناؤها على نهر دجلة، وهو سد إليسو المثير للجدل، والذي بسببه تقلصت مستويات المصب على نهر دجلة بشكل كبير عند بدء ملء الخزان في العام 2019، مما ساهم في أزمة الأمراض المرتبطة بتلوث المياه في شط العرب بمدينة البصرة جنوب العراق.

ومن جهته، أكد مستشار الأمن القومي قاسم الأعرجي في المؤتمر نفسه، أنه لا تنازل عن حقوق العراق المائية، معتبرا أنه "لا يمكن التنازل عن حقوق الشعب، وأن المطالبة بالحقوق يجب أن تكون ثقافة"، وفقا لما نشرته وكالة الأنباء العراقية.

وشدد الأعرجي على أن "مستشارية الأمن القومي داعمة لجهود وزارة الموارد المائية"، قائلا "يجب الدفاع عن الاستحقاق الوطني".

وبدوره، رأى الحمداني أن "الأمن والمياه مرتبطان بشكل كبير، والتعامل مع ملف المياه حساس جدا"، كاشفا أن "الوزارة وضعت دراسة إستراتيجية بالاشتراك مع جميع مؤسسات الدولة وإلى غاية 2035".

وأشار إلى أن "التطور الكبير والزيادة في النمو السكاني حمل أعباء إضافية للوزارة بتأمين مياه الشرب والزراعة".

ويعاني العراق منذ سنوات من انخفاض متواصل في الإيرادات المائية عبر دجلة والفرات بينما يربط خبراء عراقيون الظاهرة بمضاعفة تركيا لاستغلالها لمياه النهرين عبر مشاريع مائية ضخمة أقامتها بالخصوص على نهر دجلة.

وشكل شح المياه في دجلة خلال الأعوام القليلة الماضية صداعا لصناع القرار السياسي في العراق بعد دخول سلسلة سدود تركية الخدمة ضمن ما يعرف بمشروع "غاب"، حيث تأثرت بشدة معدلات تدفق المياه في النهر الذي ينبع من جنوب شرق الأناضول، ويصب في شط العرب المرتبط بالخليج العربي.

ويقابل هذا الشح المائي زيادة في عدد السكان، حيث أعلنت وزارة التخطيط العراقية أن التعداد السكاني للبلاد تجاوز 40 مليون نسمة عام 2020.

الحوثيون يُعدمون تسعة أشخاص في قضية صالح الصماد

صنعاء – نفذت جماعة أنصار الله الحوثية في اليمن السبت حكما بالإعدام بحق تسعة أشخاص، بينهم قاصر، في صنعاء، اتهمتهم بقتل القيادي الرفيع صالح الصماد، الذي شغل منصب رئيس المجلس السياسي الأعلى سابقا، وعدد من مرافقيه.

وقالت وكالة الأنباء سبأ، الخاضعة لسيطرة الحوثيين، "جرى تنفيذ حكم الإعدام في ميدان التحرير (وسط صنعاء) رميا بالرصاص، ونفذ الإعدام بحضور جموع من المواطنين وأولياء الدم وقيادات حوثية"، مشيرة إلى أن الحكم مؤيد من المحكمة العليا والشعبة الجزائية الاستئنافية المتخصصة بمحافظة الحديدة.

وأضافت أن "الحكم شمل مصادرة جميع ممتلكات المعدومين وإلزامهم بدفع ثلاثة ملايين ريال يمني أتعاب التقاضي، لأولياء الدم في مرحلة الاستئناف".

وقال الحوثيون إنه "تم إعدام المدانين رميا بالرصاص وبحضور حشد كبير من الأشخاص منهم مسؤولون حوثيون وأقارب المسؤول القتيل".

وكانت منظمات حقوقية قد دعت الجمعة المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في اليمن والمبعوث الأممي والأمين العام للأمم المتحدة إلى الضغط على الحوثيين لوقف تنفيذ هذا الحكم الذي أصدرته ضد تسعة مدنيين مختطفين ومخفيين منذ سنوات، مشيرة إلى أنه "غير قانوني".

كما طالب وزير الإعلام اليمني معمر الأرياني، في بيان، بضغط أممي ودولي على الحوثيين لوقف عملية الإعدام بحق الأشخاص التسعة.

وحذر الأرياني في بيانه "من تدشين ميليشيا الحوثي المدعومة إيرانيا لأعمال القتل الجماعية للمدنيين عبر إعدامها 9 من سكان محافظة الحديدة، بعد إخضاعهم لمحاكمة صورية بتهم ملفقة".

وقال عبدالرحمن برمان رئيس المركز الأميركي للعدالة (غير حكومي مقره ميشيغان) إن "جماعة الحوثي نفذت عملية إعدام بحق 9 أشخاص من أبناء تهامة (غرب) بينهم قاصر".

واتهم برمان، في تغريدة عبر حسابه على تويتر، الجماعة "بتعذيب المتهمين وإخفائهم بشكل قسري ومنعهم من أبسط حقوقهم القانونية والإنسانية وإعدامهم إثر محاكمة صورية افتقرت لأدنى معايير المحاكمة العادلة".

وعبّر ناشطون يمنيون على مواقع التواصل الاجتماعي عن إدانتهم واستنكارهم لحكم الإعدام، مشيرين إلى أن "الحوثيين نسبوا أحكاماً كيدية للمتهمين وامتنعوا عن سماع أدلتهم وتمكينهم من الدفاع عن أنفسهم".

وكانت المحكمة الجزائية الخاضعة للحوثيين في محافظة الحديدة، غربي البلاد، أصدرت في أغسطس 2020 حكماً بإعدام 62 متهما في قضية مقتل صالح الصماد، بينهم 47 من القيادات في الحكومة الشرعية .

وأيدت محكمة استئناف تابعة للحوثيين في أبريل الماضي حكم الإعدام بحق المخطوفين التسعة، وقال محامو الدفاع إن المحكمة العليا التابعة للجماعة أيدت في الثاني عشر من سبتمبر الجاري الحكم.

جماعة أنصار الله الحوثية نفذت حكما بالإعدام بحق تسعة أشخاص، بينهم قاصر، اتهمتهم بقتل الصماد

وكان القيادي الحوثي صالح الصماد قتل مع عدد من مرافقيه في التاسع عشر من أبريل عام 2018 إثر غارة جوية للتحالف العربي بمحافظة الحديدة. وقد مثل مقتل الصماد حينها ضربة موجعة للحوثيين.

وبدأ النزاع المسلّح على السلطة في اليمن مع سيطرة المتمردين الحوثيين الذين تدعمهم إيران على صنعاء وانطلاقهم في حملة للسيطرة على مناطق أخرى، قبل أن يتصاعد في مارس 2015 مع تدّخل السعودية على رأس التحالف العسكري العربي دعما للحكومة الشرعية.

وقُتل في البلد الفقير منذ بدء العمليات العسكرية الآلاف من المدنيين، فيما يعيش الملايين من السكان على حافة المجاعة جراء أسوأ أزمة إنسانية في العالم، بحسب الأمم المتحدة.

وتعيش غالبية قيادات الحوثيين في صنعاء وأعلنت السعودية التي غالبا ما تتعرض لهجمات من قبل المتمردين، مكافآت مالية لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى اعتقال أي منهم.

حزب ميركل يضطر إلى إطلاق حملة انتخابية لإنقاذ مرشحه لمنصب المستشارية

بريمن (ألمانيا) – دشن المحافظون الألمان حملة انتخابية لمرشحهم للمستشارية، وهو تقليد تخلوا عنه بشكل شبه كامل لأعوام في ظل شعبية أنجيلا ميركل الجارفة، لكنهم اضطروا للعودة إليه مع حلولهم في المرتبة الثانية في استطلاعات الرأي.

وفي ساحة سوق مدينة بريمن شمال البلاد صعد مرشح المعسكر المحافظ أرمين لاشيت إلى المنصة على أنغام الموسيقى التصويرية للجزء الثالث من فيلم "روكي"، في مسعى لاستلهام روح العودة والانتصار من بطل الفيلم.

وبعد أن تقدم عليه منافسه الاشتراكي الديمقراطي في استطلاعات الرأي، وضع أرمين لاشيت معسكره في موقف ضعيف لم يشهده منذ فترة طويلة بعد أربع ولايات متتالية للمستشارة أنجيلا ميركل.

ويقول الناشط في حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي في بريمن هانز جورج فريدريش "لم أكن أتوقع أن يكون التنافس حادا إلى هذه الدرجة". ويضيف المحامي أن لاشيت "عليه أن يعرّف بنفسه".

ومن جهتها تقول كرستين إيكاردت وهي رئيسة مكتب محلي للحزب "علينا أن نبدأ من الصفر، علينا أن نقنع".

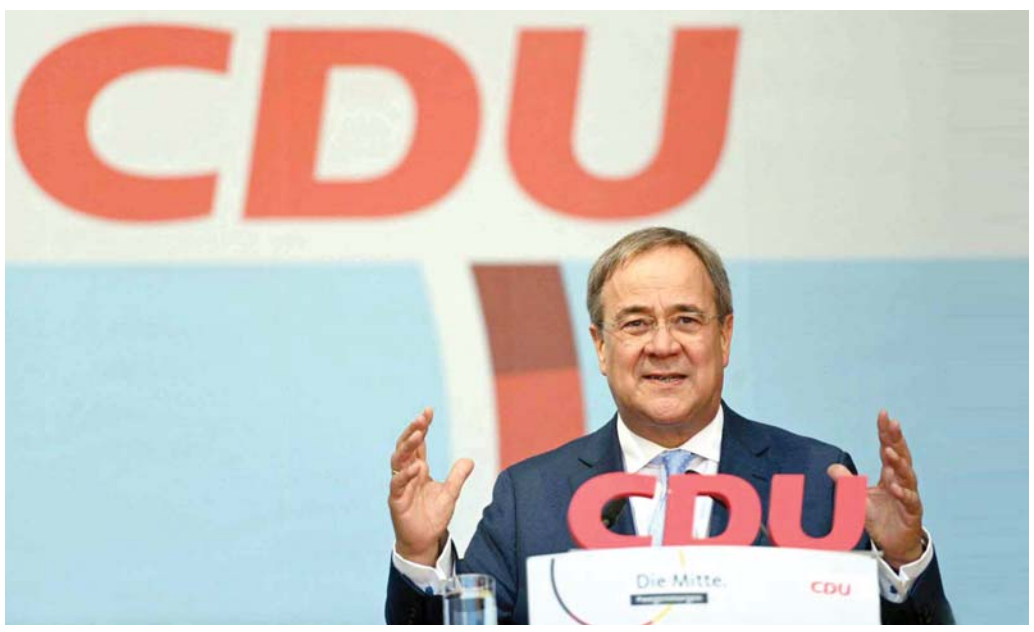

مرشح ميركل أمام تحدي العودة في السباق

وتضيف "إنها حملة حقيقية هذه المرة، لم يعد الأمر محسوما مثل السابق".

ويرى الوزير السابق بيرند نيومان أن أرمين لاشيت لم يدرك بشكل كاف افتقاره إلى الشعبية.

وفي المقابل يعتبر نيومان أن مرشح الحزب الديمقراطي الاشتراكي أولاف شولتز "معروف ويمكنه تسخير خبرته في الحكومة". ويشغل شولتز منصب وزير المالية في الائتلاف الحاكم منذ 2018.

أما لاشيت فهو يترأس حكومة ولاية شمال الراين وستفاليا منذ عام 2017، المنطقة الأكثر تعدادا للسكان في ألمانيا، لكنه لم يشغل قطّ منصبا في الحكومة الفيدرالية.

وانتخب لاشيت رئيسا للاتحاد الديمقراطي المسيحي قبل أقل من عام، وقد رُشح للمستشارية بعد صراع مع حليفه زعيم حزب الاتحاد الاجتماعي المسيحي ماركوس سودر.

ويبرر هانز جورج فريدريش الأمر قائلا إنه "لو كان هناك مرشح واحد فقط لقيل لنا لا شيء يحدث في الحزب، لستم ديمقراطيين، ومع وجود اثنين من المرشحين تم انتقادنا لعدم توحدنا!".

لكن نشطاء الحزب يقرون بأن هذا التنافس ترك بصمته، تماما مثل رحيل ميركل الذي سيخلف فراغا سياسيا يتطلب قوة دفع جديدة.

ويقر النائب في برلمان بريمن الإقليمي كلاس رومير "أتوقع أن يكون الأمر صعبا، لأننا وجدنا أنفسنا في المرتبة الثانية في استطلاعات الرأي، لم يحدث ذلك لنا منذ فترة طويلة".

ويضيف رومير أن أكبر أحزاب ألمانيا الذي هيمن على الحياة السياسية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية "يتجه نحو تغيير كبير، وهو أمر طبيعي بعد 16 عاما" في الحكم. ويقارن هذه الصفحة الجديدة بنهاية حقبة هيلموت كول عراب أنجيلا ميركل الذي تولى المستشارية بين عامي 1982 و1998.

في حملته الانتخابية يتعرض مرشح حزب أنجيلا ميركل أرمين لاشيت للانتقاد لافتقاره إلى الأفكار الجديدة

وتقول القيادية في الاتحاد الديمقراطي المسيحي تيريزا غرونينغر إن "الأحزاب الرئيسية تضعف، نرى الاتجاه نفسه في أنحاء أوروبا. لقد ولى زمن الاستقرار والأغلبية الكبيرة".

ويحظى توجه ميركل الوسطي بتأييد أرمين لاشيت، وهو ليبرالي معتدل وداعم لأوروبا.

ولكن في حملة انتخابية تستمر فيها قضية المناخ في اكتساب الزخم، يتعرض المرشح للانتقاد لافتقاره إلى الطموح والأفكار الجديدة وذلك بعد مناظرتين تلفزيونيتين مع منافسيه من جملة ثلاث مناظرات.

وقد اكتفى لاشيت بالتعهد بمعالجة العقبات البيروقراطية التي تعيق تنفيذ المشاريع المرتبطة بالتنمية المستدامة.

وقال في خطابه في بريمن، وسط صيحات استهجان أطلقتها مجموعة من النشطاء البيئيين "في ما يتعلق بالقضايا الرئيسية، بما فيها سياسة المناخ، فإن الأولوية بالنسبة إلى ألمانيا هي استعادة قوتها الاقتصادية بعد الوباء".

وأضاف السبت خلال حديثه عن مخطط لشن هجوم على معبد يهودي في ولايته أن "الإرهاب عاد خطرا حقيقيا مرة أخرى".

وأضاف "علمنا قبل يومين في دوسلدورف (عاصمة الولاية) من خلال معلومات لأجهزة دولية، أن هناك هجوما يجري التخطيط لشنه على المعبد اليهودي في مدينة هاجن"، مشيرا إلى أن الشرطة تحركت على نحو سريع للغاية "وتم القبض في تلك الأثناء على شاب وإيداعه الحبس وهو ما يُظْهِر أن المسألة كانت أكثر من مجرد اشتباه".

وتابع لاشيت أن الشرطة منعت "وقوع هجوم مجددا في يوم كيبور (يوم الغفران) على يهود في ألمانيا، وهذه المرة كان الهجوم من قبل إسلاميين يُحْتَمَل أنهم خططوا لذلك في إطار شبكة".

وتعتقد السلطات الألمانية أن فتى سوريا (16 عاما) هو من خطط لشن الهجوم على المعبد في هاجن.